

يقف العالم الآن في بدايات مرحلة يتطلع فيها إلى المستقبل، ويحاول أن يستشرف معالمة وتحدياته، بل وأخطاره التي يمكن أن تهدد واقعه وأماله وأحلامه، ووجوده نفسه مع بروز القضايا المرتبطة بالتغير المناخي. وهي كلها أمور فرضت التخلي عن النظر إلى الأهداف قصيرة المدى، وعدم المبالغة في قيمة الماضي في صنع المستقبل، وعدم استبعاد التحولات المفاجئة وغير المتوقعة، وهو ما يتطلب التحلي برؤية مستقبلية تحاول استشراف هذه التوجهات والاستعداد لها وتطويرها بما يحقق المصلحة.

شهدت العقود الأخيرة، تطوراً في مفاهيم التنمية، وإدراكاً مختلفاً لمسبباتها وكيفية ديمومتها. ومن أهم ما تميز به هذا التطور تزايد القناعة بأهمية الثقافة والمعرفة والمشاركة الواسعة في تحقيق هذه التنمية ودفعها والمحافظة على معدلاتها. فرض هذا التطور أهمية البحث في أدوار الصحافة، في دفع التنمية والمساهمة في تحقيقها. جاء هذا بعد تجاهل لدور الصحافة التنموي في ظل النظرة الأحادية للتنمية، التي كانت تركز على المؤشرات الكمية للدخل، والنمو الاقتصادي والزراعي والصادرات.. الخ. وكان من جراء سيادة المفاهيم والمؤشرات الكمية للتنمية أن تضاعف الاهتمام بدور الصحافة التنموي. غير أن اختلاف النظرة إلى التنمية، والعودة إلى البشر كهدف ومنطلق وسيلة لتحقيقها، مع الاعتراف بحق الأجيال القادمة، والعمل وفق منظور مستقبلي يستعد لمواجهة أزمات غير متوقعة لأسباب متعددة، يدخل فيها البعد الداخلي والإقليمي والدولي، كل هذا أعاد الدور الهام للاتصال والإعلام وفي القلب الصحافة، بالنظر إلى وظائفها الثقافية والإعلامية والإخبارية في المساهمة في تحقيق التنمية. ويرتبط تحرك الصحافة في مجال التنمية بعوامل مرتبطة بالمهنة مثل مجمل المنظومة الصحفية من صحف وصحفيين ومؤسسات تنظم المهنة، كذلك ترتبط بالبيئات المؤثرة فيها عالمياً ومحلياً، ومن هنا برزت ضرورة تناول الشروط المتعلقة بأداء الصحافة لأدوارها التنموية، ودراسة العوامل المحددة لهذه الأدوار فكما "لاحظ البرت اينشتاين، إننا لا نستطيع حل المشاكل على نفس المستوى الذي خلقت فيه، ويجب أن ننظر إليها

في إطار أوسع من أجل حلها.. فالمنظور الأوسع يمكن أن يبسط ما يبدو معقداً، ويسمح بفرص جديدة لتوضيح ومعالجة تلك المشاكل"

وهذا يعني تبني منظور واسع يتناول العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك العوامل المؤثرة في البيئة الصحفية بمكوناتها من صحف قومية وحزبية وخاصة ومدونات، وصحفيين والشروط المتعلقة بتفعيل مستقبل دور الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية، عبر أدائها لوظائفها المتعارف عليها.

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة، مجموعة واسعة من العوامل والمحددات والمؤشرات التي تغطي مساحة واسعة من القضايا المرتبطة بالتنمية، في استجابة واضحة للتغيرات التي حدثت في كل المفاهيم. وتتبنى التنمية المستدامة، منظورا مستقبليا يركز على الشروط الضرورية لاستمرارها في المستقبل بحيث لا تكون مدمرة للبيئة أو الموارد الطبيعية والبشرية أو الحياة على وجه الأرض، عبر مشاركة واسعة يتطلب تحقيقها نشر المعرفة، وتعزيز أنماط الثقافة المحفزة للتنمية، فلم تقم نهضة في أمة إلا وكانت الثقافة في قلب مشروعها، كما لم تتعثر أو تتخبط إلا بعد أن تخلت عن ثقافتها، وتركها تضيق وسط زحام العديد من الثقافات، وتبنت ثقافة أو ثقافات أخرى لا تمثلها، ولا تعكس عاداتها وتقاليدها وقيمها (مصطفى حجازي: ١٩٩٨)، فنشر المعرفة، وتحقيق المشاركة الواسعة والتكيف هي متطلبات رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

حققت التنمية المستدامة نقلة في مفاهيم التنمية، من المدخل الكمي الذي يركز على تحقيق التنمية عبر أرقام ونسب النمو، ومستويات الدخل، إلى المستوى الكيفي الذي ينظر إلى ماهية التنمية المطلوبة وشروط تحقيقها، وبروز أهمية البعد البشري كهدف ووسيلة لهذه التنمية المستدامة. وتمنح التنمية المستدامة دورا كبيرا للمشاركة الشعبية في تحقيقها، وهي لا تعتمد في ذلك على النخب؛ سواء سياسية أو اقتصادية في الدفع بعملية التنمية بعد أن "أصبحت النخب عاجزة أو لا تريد أو لا تقدر أصلا على تحرير المجتمع، وإنما تريد أناسا يصفقون لأفرادها ويقفون منهم موقف الثناء

والتبجيل، أي تريد جماهير أو قطعاناً بشرية كي تمارس الوصاية عليها وتفكر عنها أو تقودها وتستبد بها " (علي حرب ٢٠٠٥).

كما أفرز هذا التغير مفاهيماً جديدة، وأطراً نظريةً غير تقليدية، أسقطت مفاهيم ونظريات ظلت راسخة لقرون. فرض كل هذا ضرورة النظر عبر مناهج جديدة، تنقل هذا التطور إلى مجال الصحافة والإعلام والاتصال، في إطار البحث عن أسس تنظيرية جديدة، تواكب النفلات التي شهدتها الفكر الإنساني في العصر الحديث، والتي سادها اللايقين واللاخطية والنسبية والتشابك وعبور التخصصات، وهو ما عالجه فكر التعقد ونظرية الفوضى.

لقد حدثت نقلة في الأنموذج Paradigm Shift، في العلوم الطبيعية كما الاجتماعية وهو ما حاولت هذه الدراسة اكتشاف كيفية تطبيق هذه النقلة في التطوير للصحافة، للخروج مما اعتبره (نبيل علي ٢٠٠١) أن "الإعلام ما زال تائهاً بين علوم الإنسانيات ونظريات المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى تناقضات جوهرية في صلب منظومة الإعلام، لم تكن أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن في ضوء متغيرات عصر المعلومات... فقد بات الإعلام في أمس الحاجة إلى رؤية جديدة ومغايرة" وهو ما تحاول هذه الدراسة الاقترب منه عبر محاولة تطبيق فكر التعقد ونظرية الفوضى على موضوعها.

وتحاول هذه الدراسة استشراف زمان آتي حتى عام ٢٠٢٠، وما قد يحدث في هذه الفترة من تحولات في مصر وعالميا وإقليميا وفيما يتعلق بثورة المعلومات والعولمة والاتصالات وسرعة التغير وانتقال المعرفة، وتأثير هذه التحولات على قيام الصحافة بأدوارها التنموية بالنظر إلى قدرتها على التفاعل مع كل هذه المتغيرات، وعكس تفاعلها على المجتمع، انطلاقاً من قناعة أن للصحافة القدرة على تفعيل شروط تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

ولأن ما تقدمه يندرج في إطار الدراسات المستقبلية فهي تهتم باستكشاف تصورات أو سيناريوهات مستقبلية توسع من الخيارات المتاحة أمام صانع القرار،

وفرص مشاركة الشعب بدور أكبر في صناعة مصيره ومستقبله، والاستفادة الواسعة من التنمية المتحققة. وتعتمد الدراسات المستقبلية في بنيتها على تقديم سيناريوهات نعبر عن تطورات متباعدة تتفاعل مع المعطيات الخارجية والداخلية المختلفة المرتبطة بقضية ما، ومحاولة استشراف تطوراتها الممكنة، في ظل قناعة أنه "لا يوجد كائنات من كان يمكن أن يتنبأ بالمستقبل بدرجة يقينية، فنحن نعيش في عالم لا يعطينا إجابات نهائية وقطعية، فمثلما يتغير العالم ويصبح مكانا مختلفا عن ذي قبل، كذا تتغير النظرية التي هي وسيلتنا لفهم ذلك العالم، كما تتعدّد الظاهرة الاجتماعية، بما يجعل إقامة الفروض القابلة للاختبار بشأنها أمراً بعيد المنال" (إيان كريب ١٩٩٩).

وتتبنى الدراسة المنظور المستقبلي بالرغم من الصعوبات التي تواجه الدراسات المستقبلية في مصر والتي لخصها (إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠) في:

١- المصاعب المنهجية: فالسمات المرغوب توافرها في منهجية البحث المستقبلي ليس من اليسير تحقيقها خاصة في ظل الأوضاع غير المواتية للبحث العلمي في بلادنا؛

٢- المصاعب المعلوماتية: فقواعد المعلومات هشة وتعاني الكثير من الفجوات والتناقضات في معظم الأحيان؛

٣- المصاعب الثقافية ونقصد بها غياب ثقافة المستقبلية في المجتمع وغياب عادة التفكير المستقبلي لدى الكثيرين، وتجذر الفكر الماضي والنزعات السلبية،

٤- مصاعب المناخ العام ويقصد بها شيوع مناخ فكري عام مناوئ للتخطيط والتفكير المستقبلي بعيد المدى، بل يشجع على السلبية والتواكل وتكريس التبعية الثقافية؛

٥- مصاعب إجرائية كطول فترة البحث وتعقد منهجية البحث في المستقبل؛

٦- مصاعب مالية بسبب اتساع نطاق البحث وتعدد التخصصات واحتياجها إلى خدمات وتسهيلات علمية واستشارات ومقابلات.

وترتبط قدرة الصحافة على القيام بأدوارها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، بالشروط والعوامل المؤثرة على قيامها بهذه الأدوار، ارتباطاً في النهاية

بالصحيفة والصحفي، فالصحافة لا تنمو إلا بالحرية والديمقراطية، وتعتمد قدرة الصحفي على أداء واجبه في خدمة المجتمع، إلى حد كبير، على مقدار الحرية الممنوحة له وعلى إحساسه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، فالصحفي؛ بحكم بما يتوافر له من معلومات وحقائق عن القضايا العامة، يكون أقدر من الجمهور، نسبياً، على المعرفة بالأراء الصحيحة، والاستنتاج الصائب، وبالتالي، تقع عليه مسؤولية قيادة الرأي العام والمساعدة على تشكيل مواقفه من خلال المعلومات الصحيحة والدقيقة، التي يمكنه أن يصل إليها، ويقدمها لقرائه.

لقد لامست دراسات سابقة عدة موضوع هذه الدراسة مثل تأكيدها على وجود علاقة بين مستوى المعرفة والتعرض للصحف وعدم وجود فارق كبير في التأثير فيما يتعلق بنوع الصحيفة؛ قومية أو معارضة أو خاصة أو مواقع الانترنت، على مستوى المعرفة السياسية (محمد رضا محمد حسيب ٢٠٠٧). وأن للصحف القدرة على أداء وظائف تقديم المعارف وإثارة القضايا الجدلية وبلورة التوجهات والسماح بالمشاركة بالرأي (هشام عطية عبد المقصود ١٩٩٨). كما أن الصحافة والانترنت من أهم وسائل الاتصال التي يعتمد عليها الرأي العام في تنمية الثقافة السياسية (ماجدة محمد عبد الباقي ٢٠٠٥)، و(سناء جلال عبد الرحمن ١٩٩٤). وأن الصحف القومية لا تحظى بنفس درجة المصداقية المرتفعة لدى الجمهور الذي تخلت عنه كمصدر للمعلومات، وإن الجمهور يريد من الصحف أن تقوم بتحليل الأخبار لا الجري وراء الأخبار (أمل السيد احمد متولي دراز ٢٠٠٢). ورصد (السيد بخيت محمد درويش ١٩٩٦) الدور الذي تؤثر من خلاله القيم والمعايير الثقافية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو إعاقتهما. فيما أكد (كريس لامف Chris Lamph ١٩٩٥) أن ظهور الصحف الالكترونية يحث الصحف المطبوعة على البحث عن وظائف جديدة، والاهتمام أكثر بالشرح والتفسير والتحليل والنقد وتطوير خبرات ومهارات المحررين. وأكد (محمد عتران ١٩٩١) على الدور الهام الذي يقوم به الاتصال الجماهيري والمباشر في تفعيل مشاركة الجماهير في الأنشطة والمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وفما يتعلق بمستقبل الصحافة تناولت مستقبل الصحافة المتخصصة انطلاقاً من مسح لواقع الصحف المتخصصة (ماجدة عبد المرصّي ٢٠٠٨). ومستقبل الصحافة كصناعة بالتركيز على الملكية والإدارة، (محرز حسين غالي ٢٠٠٧). أو مستقبل الصحافة الحزبية (شيم عبد الحميد قطب ٢٠٠٥). أو مستقبل التشريعات الخاصة بإصدار وملكية الصحف (نرمين نبيل الأزرق ٢٠٠٢). والعوامل الحاكمة لتطور النظام الصحفي خاصة الإطار السياسي والقانوني (محمود خليل وهشام عطية ٢٠٠٠). فيما أوضحت الدراسات التي تناولت التنمية عمق هذه العملية وشمولها وضرورة مشاركة الجميع في تحقيقها.

كما اكدت الدراسات الخاصة بعام ٢٠٢٠ ما تتركه البيئة الدولية والإقليمية من نداعيات على واقع ومستقبل التنمية في كل دول العالم، فهناك صعوبة في تحقيق تنمية في واقع إقليمي مضطرب يتسم بالحروب والنزاعات، أو في ظل وضع دولي غير مواتي ويفرض ضغوطاً على الدول. لقد انطلقت دراسة "خريطة لمستقبل العالم" من رؤية أمريكية تناصر العولمة وتفترض استمراريتها، متجاهلة القوى المناهضة للعولمة التي يتراد صوتها يوماً بعد يوم مطالبة بعولمة عادلة تستفيد منها الشعوب وليس القوى الاحتكارية والشركات الدولية، كما انها قدمت دراستها في إطار سعيها للحفاظ على الهيمنة الأمريكية، لهذا افترضت بقاء الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم حتى عام ٢٠٢٠، ولم تتطرق إلى المشاكل الداخلية التي تواجهها أمريكا وتهدد بقاء هذه الريادة، منها الوضع الاقتصادي، والمشاكل العميقة داخل المجتمع الأمريكي من تمييز وتباين في النمو بين الولايات والفئات الاجتماعية، وهي مشاكل خطيرة ستعكس على أولويات السياسة الخارجية في الفترات القادمة، وربما تفرض على الولايات المتحدة نوعاً من الانكفاء الداخلي، بالإضافة إلى الصعود القوي والمستمر للعملاق الصيني، ومحاولات روسيا استعادة دورها في شرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

ووضعت دراسة (أفريقيا ٢٠٢٠) يدها بدقة على أسباب تخلف القارة السمراء التي ننتمي إليها، وكانت صائبة في تأكيدها على الدور الكبير الذي سيقوم به التطور

الديمقراطي إزاء مستقبل هذه الدول، وفي توقعها بأن تتخلف دول شمال القارة عن مسار الإصلاح الديمقراطي، والتمن الباهظ لذلك.

إلا أن هذه الدراسات أوضحت الحاجة إلى تناول مستقبل وإسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، كما أن هذه الدراسات في معظمها اعتمد على مداخل نظرية مشابهة، ولم تتناول مداخل نظرية جديدة هيمنت على العلوم الطبيعية كنتيجة لما يتسم به العلم من تعقد وتداخل، كما أنها أوضحت الصعوبات المرتبطة بالدراسات المستقبلية وهو ما يستلزم الإعداد الجيد لها، وركزت على تناول جوانب محددة تكرر تناول بعضها (الملكية، التشريعات، مستقبل الصحافة الورقية).

ويمكن لهذه الدراسة أن تضيف إلى الأدبيات المتعلقة بالموضوع من عدة أوجه، فهي من جهة ستستخدم مداخل نظرية جديدة تطبق على الدراسات الصحفية للمرة الأولى مثل فكر التعقد ونظرية الفوضى، ومن جهة أخرى تحاول التطرق إلى التنمية المستدامة بمفهومها الأوسع.

وبدراسة سوق الصحافة المصرية نجد تراجع هيمنة الصحف القومية، وانخفاض توزيعها، حيث احتلت الصحف الخاصة، يومية وأسبوعية، مساحات متزايدة من سوق التوزيع، مع انتشار واسع للمواقع الصحفية على شبكة الانترنت وإقبال كبير على مواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات. يضاف إلى هذا التحديات التي تواجه المؤسسات الصحفية وتتعلق بصناعة الصحافة نفسها مثل ارتفاع أسعار الورق والمنافسة وتراجع توزيع الصحف القومية، بشكل خاص، والصحف الورقية بشكل عام وهي كلها عوامل تؤثر على أداء الصحافة المصرية لأدوارها. يضاف إلى هذا اتفاق الخبراء على حالة عدم اليقين التي تسود اتجاهات تطور النظام السياسي المصري في المستقبل باعتبار أن العامل السياسي من أكثر العوامل المؤثرة على أدوار الصحافة التنموية، وهو ما فرض تبني النمط الاستهدافي في الدراسة بالنظر إلى عدم اليقين الذي يسود النمط الاستكشافي في حال تبنيه في الدراسة.

وبناء على نتائج وتحليل الدراسات السابقة، تستهدف هذه الدراسة "بناء سيناريو مستهدف تقوم الصحافة المصرية في إطاره بأدوار تساهم في تحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٢٠. إلى جانب وضع سيناريوهات أخرى تتمايز في شروط تفعيلها، بهدف المقارنة مع السيناريو المستهدف، وشروط بناء كل منها وتفعيله، ومساراته المستقبلية ومن أهم المحاور التي تتأسس عليها هذه السيناريوهات :

- البيئة الداخلية: ك مجال التأثير الرئيسي المتبادل مع الصحافة، .. وذلك عبر التطرق إلى السلطات الثلاث والمؤسسات السياسية الوسيطة من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني، وما يؤدي إليه تفاعل كل هذا من خلق مناخ، قد يكون ملائماً، أو غير ملائم، للدفع باتجاه التنمية المستدامة، وخلق مناخ تستطيع فيه الصحافة المساهمة في تحقيقها؛

- البيئة الصحفية: من قوانين وتشريعات ومؤسسات وهي البيئة الحاكمة للمناخ الصحفي الذي تقوم خلاله الصحف بأدوارها، وبما تضمه من مؤسسات صحفية مختلفة في طبيعتها (قومية- خاصة - حزبية - ومدونات)، والشروط الحاكمة والمؤثرة على عمل هذه المؤسسات وأدوارها، ومحور سياقات العمل الصحفي وأطره القانونية والمؤسسية؛

- ويستهدف هذا كله البحث في كيفية تعظيم ادوار الصحافة في الإسهام تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة أخذاً في الاعتبار قدرة كل سيناريو عل استيعاب الاحتمالات المرئية المرتبطة بالواقع الراهن، وكذلك العوامل الصغيرة غير الواضحة التي يمكن أن تترك تداعيات ضخمة في المستقبل، وكذلك التطورات المتعلقة بالعوامل السابق الإشارة إليها حتى عام ٢٠٢٠، والتي تؤثر على دور الصحافة المصرية* في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

* يقصد بالصحافة المصرية في هذه الدراسة -كمفهوم إجرائي- الصحف المقروءة؛ المطبوع منها (صحف، قومية خاصة وحزبية) ومواقع هذه الصحف على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى المدونات.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن سؤال مركزي هو: ما هي صورة المستقبل المستهدف الذي يتيح للصحافة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

ويندرج من هذا السؤال المركزي عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

الأول: كيف يمكن تفعيل أدوار الصحافة المصرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟، وما هي هذه الأدوار؟،

الثاني: ما هي السيناريوهات التي يمكن طرحها حول أدوار الصحافة، وشروط ظهور هذه السيناريوهات وتفعيلها ومساراتها؟ وكيف ستختلف أدوار الصحافة من سيناريو إلى آخر؟، وما هي تصورات الخبراء لهذه السيناريوهات؟

الثالث: ما هي الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الصحافة المصرية، بوصفها وسيلة لنشر المعرفة والثقافة وتعزيز المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة؟.

الرابع: ما هي الشروط العالمية والداخلية وشروط البيئة الصحفية في مصر التي تؤثر على أداء الصحافة لأدوارها التنموية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؟.

الخامس: ماذا لو أتاحت البيئة الداخلية، والخارجية شروطاً متناقضة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة؟

يتم تناول موضوع هذه الدراسة في ضوء نظرية الفوضى (Chaos Theory) التي تعد من أحدث النظريات الفيزيائية. والفوضى Chaos مصطلح يطلق على حالات التغير الشاذ، وغير المنتظم في سلوك العنصر المتعامل معه نتيجة للاضطرابات الخارجية العشوائية المحيطة به أو كنتيجة لدرجة عالية من التعقد للعوامل المتشابكة الداخلة في تكوينه، والمحددة لخصائصه وملامحه المميزة، أو نتيجة لتغيرات طفيفة غير محسوسة أو لافتة للإدراك. (دي هانتر D. Hunter ١٩٩٦). وتتعامل نظرية الفوضى مع الطبيعة الكلية للأنساق في حالاتها المختلفة سواء حالة التوازن أو حالة التغير، وتقدم وصفاً لتركيبات ومكونات هذه الأنساق شديدة التعقد بصورة تتماشى مع

تحويلات الزمان والمكان من جهة ومع سلوك هذه الأنساق الدينامية من جهة أخرى. وينظر أصحاب نظرية الفوضى إلى حالة الاضطراب باعتبارها ظاهرة صحية وطبيعية وضرورية لبقاء النظام، بل إن البعض يذهب إلى أن الكون لم يكن ليتطور بدون الفوضى وأن الأنظمة التي تحاول إخضاعها تزول وتفتي (جيل جيه J. Gill، ٢٠٠٠)، نظرية الفوضى^١ (Chaos Theory) -وتترجم أحياناً بنظرية الشواش أو العماء- تتعامل مع النظم المتحركة (الديناميكية) اللاخطية، مثل التنبؤات الجوية والنظام الشمسي واقتصاد السوق وحركة الأسهم المالية والتزايد السكاني.

تعتمد نظرية الفوضى على مجموعة من الافتراضات والعناصر الأساسية لعل في مقدمتها "أثر الفراشة" أو الاعتماد الحساس للظروف الأولية، وغيرها من عناصر النظرية الأخرى التي تشمل؛ شمولية الأنظمة، والأنظمة التجزئية، وتشعب الأنظمة، وهذه الافتراضات هي:

١ - الحساسية للشروط الأولية Initial Effects: هذه الخاصية يطلق عليها ظاهرة تأثير الفراشة (Butterfly Effect) والتي تري أن النظام يكون حساساً للتغيرات الأولية عند بدأ عمله، وينطلق هذا الافتراض من التأثيرات المتبادلة والمتواترة

^١ بدأت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية من خلال تسجيل بعض الملاحظات الغريبة أثناء التمثيل بيانياً بواسطة أحد علماء الأرصاد الجوية " إدوارد لورنز Edward Lorenz " عام ١٩٦١ لتفسيرات حالة الطقس . حيث وجد أثناء عمله أن بعض التأثيرات الأولية، والاضطرابات الصغيرة قد تسبب أثراً ضخمة على المدى المتراكم خاصة عند وجود بعض الظروف الابتدائية .. وكان لورينتز في عام ١٩٦٠م، يعمل على مشكلة التنبؤ بالطقس على حاسوب مزود بنموذج لمحاكاة تحولات الطقس لتقديم توقع نظري للطقس. في أحد أيام ١٩٦١ م، أراد رؤية سلسلة معينة من الحسابات مرة ثانية. ولتوفير الوقت، بدأ من منتصف السلسلة باختلاف ضئيل ليس له وزن حسابي عن المعلم الأصلي، بدلاً من بدايتها. لاحظ لورينتز عند عودته، أن السلسلة قد تطورت بشكل مختلف. بدلاً من تكرار نفس النمط السابق، فقد حدث تباعد في النمط، ينتهي بانحراف كبير عن المخطط الأصلي للسلسلة الأصلية. عرف هذا التغير بتأثير الفراشة أو الحساسية العالية للشروط المبدئية. فكمية الاختلاف الضئيلة في نقاط بداية المنحنيين كانت صغيرة جداً لدرجة تشبيهها بخفاش جناح فراشة في الهواء لكن آثارها كانت عظيمة لدرجة التنبؤ بإعصار يضرب منطقة من العالم. من هذه الفكرة، صرح لورينتز بأنه من المستحيل توقع الطقس بدقة. وقاد هذا الاكتشاف لورينتز إلى تشكيل النظرية التي عرفت لاحقاً بنظرية الفوضى. (برجوجين وستينجرز 1984 Prigogine & Stengers).

التي تنجم عن حدث أول، قد يكون بسيطاً في حد ذاته، لكنه يولد سلسلة متتابعة من النتائج والتطورات المتتالية التي يفوق حجمها بمراحل حدث البداية، وبشكل قد لا يتوقعه أحد، وفي أماكن أبعد ما يكون عن التوقع (بي مورفي P. Murphy). وهو ما عبر عنه مفسرو هذه النظرية بشكل تمثيلي يقول ما معناه، أن رفة جناحي فراشة في الصين قد يتسبب عنه فيضانات وأعاصير ورياح هادرة في أبعد الأماكن في أمريكا أو أوروبا أو أفريقيا.

٢ - شمولية الأنظمة Comprehensive Systems: وتعني شمولية النظام ترابط أجزائه الداخلية، لذلك فإن التغير في منطقة منه يحدث تغيراً في الأخرى. وعلى الرغم من إمكانية التنبؤ بالأنماط المتولدة داخل هذه الأنظمة فإن هناك درجة من عشوائية المحصلة هي التي تصف حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤ بتطور النظام القائم على الفوضى. (جي كليرك J. Gleick ١٩٨٧). وتبدو الأنظمة المتميزة بالفوضى بأنها أنظمة عشوائية وغير مستقرة على الرغم من اشتغالها على التنظيم والنمط، واعتمادها على طاقة تحفظ بقائها، وتظل هذه الأنظمة في حالة من التوازن الدينامي (عملية اختلال في التوازن يصاحبها سعي النظام مرة أخرى ليحاول تحقيق التوازن). وعندما تحقق هذه الأنظمة حالة عدم التجانس والتنظيم فإنها تكون قد وصلت إلى مستوى النظام المنبثق من الفوضى (بي مورفي P. Murphy).

٣ - تجزئية النظام Fractals ولا نهائية: تجزئية النظام تعني احتوائه على عدد لا نهائي من الأنماط المتماثلة ذاتياً أي عدم نهائية التتميط في النظام الفوضوي حيث يمكن استنساخ عدد لا نهائي من الأنماط (جي كليرك J. Gleick ١٩٨٧).

٤ - تشعبات النظام Bifurcations: تظهر هذه الخاصية بوضوح عندما يظهر شيء ما يعمل على تهديد بيئة النظام أو إبعاده عن التوازن، فيظهر تشعب لا يمكن التنبؤ به، ولا يمكن تحديد النقطة الحرجة للتغير، ولا اتجاه التغير. والتشعبات من السمات الأساسية المعبرة عن فوضى النظام، فحتى عندما يقترب أداء النظام من التوازن، ويظهر درجة كبيرة من التجانس والانضباط، قد يحدث تشعب يمكن أن

يعمل على تضخيم عدد من الظروف التي كانت خاملة في وقت ما، ومع مرور الوقت وحدث التفاعل الضمني والخفي لهذه الشروط الأولية قد يخلق الشعب أنظمة جديدة أو يؤدي إلى تدعيم الثبات الداخلي للنظام ونموه (جي كليرك J., 1987 Gleick)..

وتعتمد هذه الدراسة على منهج التعدد^١ الذي يمثل تغيراً في النموذج، أو الباراداييم "Paradigm" الذي يحكم نظرتنا لأنفسنا وللكون من حولنا. والتعدد Complexity هو مجموعة من قواعد العلوم العابرة لل تخصصات، والتي تقدم مجموعة واحدة من المبادئ التفسيرية والنماذج، ويعتمد التعدد على أن حل المشكلة يتطلب قدرة على إدراك الكليات والمستويات المختلفة، وعلاقات الاعتماد المتبادل أكثر من كونه يحاول اختزال المشكلة إلى أجزائها، وينظر هذا الفكر إلى جميع الأنساق بأنها أنساق حية ديناميكية ترث التحولات والمشكلات المجتمعية، وهي في المحصلة النهائية معقدة.

وتمثل خماسية: (التعددية - التفاعلية - اللاخطية - الدينامية - اللانعكاسية) أهم مصادر التعدد عموماً وهو ما أشار إليه (نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥):

١- التعددية: لا تعدد بدون تعدد Multiplicity، وكلما زاد التعدد زادت عشوائية المصادفة لتزيد قدرة النظم الفوضوية على توليد طفرات، فهناك تعدد لعناصر وعلاقات، وتنوع بيولوجي وثقافي، وكلما زاد التنوع زادت مقدرة النظام على إحداث مفاجآت، لما يتسم به من وجود شبكة كثيفة من العلاقات، وتعدد مسارات الربط، وتعدد حالات البداية Initial States

٢- التفاعلية: لا تعدد بدون تفاعلية Inter-activity، باعتبارها مصدر اختلاف السلوك الكلي عن حاصل سلوك العناصر المكونة له، ومن أهم مسارات التفاعل ذلك الذي

^١ للمزيد حول نشأة فكر التعدد وتطوره راجع (دون ايلين 1999 Daune Elgin)، و (نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥). و (وحدة الحساب العلمي ٢٠٠٠). و (نبيل علي ٢٠٠٥).

يتم عبر التغذية المرتدية Feedback والتي تعد عنصراً رئيسياً لإكساب النظم خاصية التكيف ذاتياً.

٣- اللاخطية Non-Linearity تتسم النظم المعقدة باللاخطية، فأحداثها لا تتعاقب بصورة متتالية متعاقبة، فمضاعفة المدخلات لا تؤدي إلى مضاعفة المخرجات، واللاخطية هي المصدر الأساسي لقدرة النظام المعقد على إحداث المفاجأة وتعذر التنبؤ بسلوكه مقدماً.

٤- الدينامية: التعددية والتفاعلية دون دينامية Dynamism لا يولد تعقد، والدينامية هي وليدة التغير الزمني والذي يمكن أن يكون ناعماً مستمراً، وإما يكون خشناً إلى حد الفجائية.

٥ - اللانعكاسية: من أهم خواص النظم المعقدة اللانعكاسية Irreversibility فبينما يمكن أن يترد غير المعقد ذو الطابع الخطي إلى سابق عهده، بعد كل ما يطرأ على وضعه الأصلي من تغيرات بفعل المؤثرات الخارجية، وذلك إذا ما طبقنا المؤثرات ذاتها في الاتجاه العكسي، فمن المحال أن تعود النظم المعقدة إلى ما كانت عليه في حال ارتدادها، أو انتفاء الشروط التي أدت إلى تغيرها، وهو ما يفسر إمكانية ثورتها بعد كمون يقصر أو يطول، وأن تنفجر رغم سكون ظاهري خادع.

ويتميز الإطار المرجعي المفسر للظواهر والأنساق القائم على التعقد بعدد من الخصائص التي حددها بعض المنظرين في عدة خصائص أساسية (في: فايز مراد مينا: ٢٠٠٠):

١. النسبية وعدم اليقينية: حيث كان الفكر القديم ينظر إلى العلم وتطوراتها باعتبارها تعميمات وحتميات مطلقة، وعندما عجز هذا الفكر عن تفسير بعض هذه التطورات أطلق عليها انحرافات عن السياق.

٢. تعايش المتناقضات: في صور قد تكون متكاملة أو متنافسة، ومتضادة داخل الظاهرة أو النسق، وهذا التعايش يشير إلى استحالة الوصول إلى قول الفصل أو كلمة حاكمية في كثير من القضايا المرتبطة بدراسة الظاهرة أو النسق*.

٣. الأداء في الظاهرة أو النسق يمثل حصيلة للتعدد: فسبب تشابك العديد من العناصر داخل النسق، يصبح هذا الأداء أكبر من أداء كل عنصر من عناصره.

وانطلاقاً من هذه التوجهات النظرية تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات المستقبلية وتتبنى النمط الاستهدافي وهو ما يرجع إلى هدف الدراسة بالوصول إلى سيناريوهات Scenarios ترسم صور محتملة مرغوبة للأوضاع المستقبلية المستهدفة، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي انطلاقاً من الوضع الراهن. عبر تتبع بدائل المستقبل المختلفة ومساراته لدراستها بعناية، منطلقاً من قناعة أن أولى خطوات بناء مستقبل أفضل هي محاولة استشراف ما يمكن أن يحدث في هذا المستقبل، ثم محاولة التأثير في التطورات الحادثة الآن لتحويل الاحتمالات المرغوبة إلى وقائع، وتجنب تحقيق الاحتمالات التي نخشاها أو لا نرغب في تحقيقها. وهو ما يقتضي إتباع السمات المنهجية للدراسات المستقبلية ومنها (إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠):

١- الشمول والنظرة الكلية للأمور holistic: فمن المهم دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، في تشابكها وتفاعلها مع بعضها البعض حتى تتوافر رؤية شاملة متكاملة،

* يستخلص من المعاجم العربية أن كلمة نسق تفيد ما كان على طريقة نظام واحد، ونسقه نظمه على السواء. وتفيد ضم الأشياء بعضها إلى بعض. وغالبا ما يفسر النسق بالنظام، لكن النظام لا يفسر دائما بالنسق، فالنسق أعم من النظام، ويمكن تعريف النسق بأنه: "مجموعة من العناصر المتقابلة فيما بينها". بالإضافة إلى تعريف آخر يقول أن النسق: "وحدة كلية منظمة لعلاقات داخلية بين العناصر التي قد تكون أفعالا أو أفرادا".

٢- مراعاة التعقد complexity: عبر تفادي الإفراط في التبسيط، وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة في مجملها من خلال منهج عابر للتخصصات Trans-disciplinary ،

٣- القراءة الجيدة للماضي باتجاهاته العامة السائدة، والتعرف على الاتجاهات الأخرى الراهنة، والقراء الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم،

٤- المزج بين الأساليب الكيفية والأساليب الكمية في العمل المستقبلي،

ولتحقيق ذلك تستخدم الدراسة أسلوب شجرة العائلة Family Tree Method، الذي يعتمد على تحديد الهدف المرغوب تحقيقه مستقبلاً بالنسبة للظاهرة المدروسة، وهو ما يمثل قمة الشجرة، ثم تنتقل من هذا الهدف إلى الحاضر الذي يتمثل في سائر فروع الشجرة ونبحث في البدائل المختلفة لكل فرع من الفروع، حتى نتوصل إلى رسم صورة للبدائل المستقبلية المرغوب في تحقيقها، ويستلزم استخدام هذا الأسلوب بسذ جهد مكثف يتميز بالدقة والشمول، حتى يمكن استيعاب كافة الاحتمالات التي يطرحها الوضع الراهن وترتيبها وفقاً لأهميتها، ثم تحدي السياسات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الفرعية، ثم ربط مجمل هذه السياسات في صورة متكاملة (عواطف عبد الرحمن ١٩٩٩).

ويعد السيناريو من أهم أدوات تحقيق ذلك، فهو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية Methodological Unity. باعتباره وصفاً لمستقبل محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض (المؤسسة الأوروبية European Foundation ٢٠٠٣).

سيتم بناء السيناريو عبر استطلاع آراء ذوي الخبرة، ويعد أسلوب دلفي^١ أحد الأدوات المستخدمة بكثرة في إطار استطلاع آراء ذوي الخبرة، خاصة عندما تكون الموضوعات المدروسة معقدة أو لا يتوفر حولها معلومات كافية، وتوجه صحيفة دلفي إلى نوع من الخبراء المتخصصين الذين يمتلكون خبرات ومعرفة تمكنهم من وضع تصورات مستقبلية على قاعدة علمية، ويكون استخدام أسلوب دلفي الأفضل عندما لا توجد حول القضية طرق تحليل كمية محددة، ولمواجهة واختيار قضية موسعة ومعقدة لا تمتلك تاريخاً كافياً من الدراسات. ويقول (ترودي لانج Trudi Lang ٢٠٠٥) إن طريقة دلفي تفيد بشكل كبير في تناول مناطق المعرفة الجديدة، التي لا يوجد عنها دراسات مسبقة، وفي الحقول المعرفية التي تعتمد على عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، أكثر من اعتمادها على عوامل تكنولوجية، وفي القضايا التي يكون فيها للعوامل الأخلاقية والثقافية اعتبار كبير، وفي أنماط الدراسات الاستهدافية، وتوقع اتجاهات جديدة وفي التنمية ووضع سياسات جديدة خاصة بها.

يبدأ الإطار الزمني للدراسة بدءاً من عام ٢٠٠٥ الذي عرف في بعض الأدبيات بربيع الديمقراطية في مصر.. حتى عام ٢٠٢٠، أي في إطار المستقبل المتوسط، بما يتيح إمكانية طرح سيناريوهات تتناول سبل تفعيل أداء الصحافة لأدوارها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال البحث عن مسارات تحقق هذا الهدف المنشود، وفي هذا الإطار، قسم الإطار الزمني إلى فترتين متعاقبتين؛ تنتهي الأولى بنهاية عام ٢٠١١ مع إجراء الانتخابات الرئاسية المصرية، وتعد بمثابة فترة تجهيز لما قبل لحظة فتح الستار، التي تبدأ من عام ٢٠١٢، ونتناول في هذه الفترة الأولى شروط التوجه نحو مسار التنمية المستدامة، وتمكين الصحافة من أداء أدوارها، وذلك عبر تحليل البيئة

^١ استطلاع دلفي طريقة طورته مؤسسة راند في أوائل الخمسينيات، ومنحتها اسم تلك البلدة اليونانية الصغيرة التي كانت مهبطاً لوحي الآلهة، حسب اعتقاد اليونانيين الذين كان يزورونها للحصول على تنبؤ العرافين حول المستقبل. ويستخدم أسلوب دلفي عبر عدد من الخطوات تبدأ بتحديد المشكلة، ثم الحصول على المعلومات، تحديد الأسئلة، واختيار الخبراء، ثم الجولة الأولى من الاستبيان، وبعد ذلك التقييم وإما العودة إلى جولة جديدة من الاستبيان وتكرر هذه الخطوة، وصولاً إلى درجة قريبة من الإجماع، وموقف متقارب للخبراء.

الداخلية المصرية والصحفية، انطلاقاً إلى الفترة الثانية التي تبدأ من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠، والتي تقدم فيها الدراسة ثلاثة سيناريوهات؛ يرتبط اختلافها بتطورات متباعدة متعلقة بشروط مبدئية متوقعة ومختلفة لكل سيناريو على حدة.